الصباح الاقتصادية
12
العدد 2839 - السنة العاشرة
الأربعاء 17 ذو القعدة 1438 - الموافق 9 أغسطس 2017
Wednesday 9 August 2017 - No.2839 - 10th Year

بزيادة نسبتها 11.1 في المئة عن السنة السابقة

الهاشل: 1645.9 مليون دينار... رصيد النقد المتداول في نهاية السنة المالية 16/ 2017

أصدر بنك الكويت المركزي تقريره السنوي للسنة المالية 2017/2016، وأوضح الدكتور محمد يوسف الهاشل محافظ بنك الكويت المركزي في تصريح صحفي بهذه المناسبة أن هذا التقرير هو الإصدار الخامس والأربعون من سلسلة يُعدّها ويُصدرها بنك الكويت المركزي، ويحتوي التقرير بيانات الميزانية العمومية، وحساب الأرباح والخسائر لبنك الكويت المركزي للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2017، وتقرير مراقبي الحسابات باعتماد تلك البيانات المالية. إلى جانب ذلك، يعرض التقرير بشكل موجز أبرز تطورات المؤشرات والإجماليات النقدية والمصرفية الرئيسية للسنة المالية المذكورة في مجالات تطورات كل من سعر صرف الدينار الكويتي، وأسعار الفائدة المحلية، وعرض النقد، والودائع، والائتمان المصرفي، والسيولة المحلية، وأدوات الدين العام، والميزانية المجمّعة للبنوك المحلية، ومعدل التضخم المحلي، بالإضافة إلى أهم الجهود الإشرافية والرقابية التي قام بها بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2017/16، وأهم العمليات المصرفية التي أنجزها، وأبرز الأعمال التي قام بها بنك الكويت المركزي لتعزيز وتطوير كفاءة الكوادر العاملة وبنية نظم المعلومات لديه، خلال السنة المالية المشار إليها.

وأشار المحافظ إلى أن السنة المالية 2017/16 شهدت استكمال إنجاز المبنى الجديد لبنك الكويت المركزي وتوفير احتياجات إدارات ومكاتب البنك المختلفة وعمل جميع الترتيبات والإجراءات الخاصة بانتقال إدارات ومكاتب البنك إلى المبنى الرئيسي الجديد، وفي ضوء ذلك، وبرعاية سامية وحضور كريم لصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد وسمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح ولي العهد حفظهما الله ورعاهما تم بتاريخ 2017/4/10 الافتتاح الرسمي للمبنى الجديد لبنك الكويت المركزي في احتفالية خاصة أبرزت مسيرة الريادة وريادة المسيرة لبناء وتطوير النظام النقدي والمصرفي في دولة الكويت، ولاقت الاحتفالية الاستحسان والثناء من حضورها المتميز من أصحاب السمو والمعالي والسعادة الشيوخ والوزراء وكبار الشخصيات من المسئولين القياديين من داخل الكويت وخارجها، وقد حاز المبنى الجديد لبنك الكويت المركزي على جائزة (مؤسسة ميد) لجودة المشاريع (مشروع العام للبناء لسنة 2016).

وبيّن المحافظ أبرز مضامين التقرير السنوي لبنك الكويت المركزي للسنة المالية 2017/16 مشيرًا إلى أنه في ضوء المتابعة المستمرة التي يقوم بها بنك الكويت المركزي لتطورات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية من جانب، واتجاهات أسعار الفائدة على العملات الرئيسية من جانب آخر، قرر بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2017/16 زيادة سعر الخصم لديه مرتين (في ديسمبر 2016، ومارس 2017) بمقدار 0.25 نقطة مئوية في كل مرة ليصبح سعر الخصم 2.75% في نهاية السنة المالية المذكورة، وبموازاة ذلك، بلغ متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي للسنة المالية 2017/16 نحو 303.09 فلسًا لكل دولار أمريكي مقابل نحو 302.18 فلسًا للدولار للسنة المالية السابقة، وبما يمثل زيادة محدودة في متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي وبنسبة 0.3% فيما بين السنتين الماليتين المشار لهما.

■ الرصيد القائم لأدوات الدين العام يرتفع إلى 3817.3 مليون دينار

وفي مجال التطورات النقدية والمصرفية ارتفع عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن2) خلال السنة المالية 2017/16 بنسبة 0.7%. وضمن ذلك، بلغ رصيد النقد المتداول في نهاية السنة المالية 2017/16 نحو 1645.9 مليون دينار وبزيادة قيمتها 164.2 مليونا ونسبتها 11.1% مقارنة بمستواه البالغ 1481.7 مليونا في نهاية السنة المالية السابقة. كما ارتفعت أرصدة الجزء النقدي المُستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية بما نسبته 3.6% لتصل إلى نحو 34887.6 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2017/16 مقارنة بمستواها البالغ نحو 33689.4 مليونا في نهاية السنة المالية السابقة. إلى جانب ذلك، ارتفع رصيد ودائع المقيمين لدى البنوك المحلية بنسبة 2.4%، ليصل في نهاية السنة المالية 2017/16 إلى نحو 41944.2 مليون دينار، مقابل نحو 40941.6 مليونا في نهاية السنة المالية السابقة.

د. محمد الهاشل

وفي إطار جهود بنك الكويت المركزي لتنظيم مستويات السيولة المحلية من خلال أدوات السياسة النقدية المتاحة لديه، ارتفع الرصيد القائم لأدوات الدين العام (أذونات وسندات الخزانة وعمليات التورق المقابل) في نهاية السنة المالية 2017/16 بنسبة 140.5% ليصل إلى نحو 3817.3 مليون دينار مقابل نحو 1587.4 مليونا في نهاية السنة المالية السابقة، في حين انخفض الرصيد القائم لسندات البنك المركزي وعمليات التورق المقابلة بنسبة 8.4% ليصل في نهاية السنة المالية 2017/16 إلى نحو 2675 مليون دينار مقابل نحو 2920 مليونا في نهاية السنة المالية السابقة. من جانب آخر، بلغ إجمالي الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية في نهاية السنة المالية 2017/16 نحو 61957.9 مليون دينار، مقابل نحو 59790.7 مليونا في نهاية السنة المالية السابقة، بما يمثل ارتفاعًا بنحو 2167.1 مليونا وبنسبة 3.6%.

■ «المركزي» يحرص على صياغة وتنفيذ سياسة إعلامية موضوعية تبرز دوره وجهوده

وفي مجال التطورات الرقابية، واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2017/16 جهوده الحثيثة في مجال الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي المسجّلة لديه، وذلك ضمن مساعيه الرامية لتعزيز متانة الأوضاع المالية لوحدات ذلك الجهاز، بما يتسق مع المعايير الدولية للرقابة المصرفية الفعّالة، وبما يسهم أيضًا في تكريس أجواء الاستقرار المالي. وفي هذا الإطار، واصل بنك الكويت المركزي جهوده للارتقاء بأنشطة العمل المصرفي الإسلامي من خلال تطوير تعليمات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية، حيث أصدر في شهر ديسمبر 2016 تعليمات بشأن حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية. كذلك حرص بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2017/16 على التحقق من التزام وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي بأسس وقواعد منح القروض/ التمويل الاستهلاكي والمقسط وتعديلاتها. كما استمرت جهود بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2017/16 لتعزيز دعامات الاستقرار المالي وتحديد العوامل التي قد تشكل مصدرًا لصدمات قد تؤثر على مقوماته، ووضع الضوابط المناسبة للحد من هذه المخاطر وكيفية التعامل معها بما في ذلك تنظيم حلقة نقاشية حول «مخاطر السيولة وخطط التعافي من التعثر والإعسار للبنوك المحلية ذات التأثير النظامي».

وأوضح المحافظ أن التقرير السنوي لبنك الكويت المركزي للسنة المالية 2017/16 يعرض كذلك جهود البنك خلال السنة المالية المذكورة لتعزيز وتطوير كفاءة الكوادر العاملة لديه والارتقاء بمستواهم العلمي والمهني، وجهوده كذلك لتحديث وتطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات المستخدمة في بنك الكويت المركزي بما يواكب أحدث التطورات العالمية في هذا المجال. وفي هذا الإطار، قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2017/16 بإنجاز عدّة مشاريع تطويرية في مجال تقنية المعلومات لديه من أبرزها مشروع أنظمة العمليات البنكية الأساسية، ومشروع نظام إدارة النقد، وإطلاق مشروع الإطار الوطني للحوكمة في مجال تكنولوجيا المعلومات بالمشاركة مع الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى التدقيق على نظام إدارة الجودة «ISO9001:2015».

وفي سياق متصل، أشار المحافظ إلى أن بنك الكويت المركزي قام خلال السنة المالية 2017/2016 بعدة أنشطة في إطار حرصه على تعزيز تواصله مع مكونات المجتمع الاقتصادي والمالي والجمهور داخل دولة الكويت وخارجها، والتفاعل مع المتغيرات المتسارعة التي تشهدها صناعة التواصل الإعلامي. وفي سبيل ذلك، يحرص بنك الكويت المركزي على صياغة وتنفيذ سياسة إعلامية موضوعية تبرز دوره وجهوده في مجالات اختصاصاته الأساسية لرسم وتنفيذ السياسة النقدية وصياغة وتطوير برامج الإشراف والرقابة المصرفية الرامية إلى الحفاظ على دعامات الاستقرار النقدي وتكريس الأجواء الداعمة للنمو الاقتصادي المستدام وترسيخ الاستقرار المالي. وفي هذا السياق، واصل البنك المركزي جهوده لتطوير وتحديث محتويات صفحته الإلكترونية على الشبكة العنكبوتية وإصداراته الدورية تعزيزًا لسياسة الشفافية الموضوعية التي ينتهجها بنك الكويت المركزي.

واختتم الدكتور محمد يوسف الهاشل محافظ بنك الكويت المركزي تصريحه بالإشارة إلى أنه يمكن الحصول على نسخة من التقرير السنوي لبنك الكويت المركزي للسنة المالية 2017/2016 من خلال زيارة موقع بنك الكويت المركزي على شبكة الإنترنت.

ارتفاع ملحوظ في السيولة مقارنة بتداولات الأسبوع الماضي

مؤشرات البورصة تغلق على تباين

تباين مؤشرات البورصة

شهدت جلسة تداول بورصة الكويت أمس الثلاثاء تباينا في مؤشراتها الرئيسية الثلاثة وارتفاعا ملحوظا في السيولة مقارنة بتداولات الأسبوع الماضي من قبل المحافظ والمستثمرين لتعديل وتماسك السوق في فترة الصيف.

وارتفعت السيولة في جلسة أمس بقيمة بلغت 6ر19 مليون دينار (نحو 8ر64 مليون دولار) مقارنة بقيمة تداول أمس الأول التي بلغت 4ر10 مليون دينار (نحو 4ر34 مليون دولار) أي بزيادة حوالي 9 ملايين دينار (نحو 7ر29 مليون دولار) بسبب عمليات الشراء على الأسهم القيادية مثل (بيتك) و(زين) و (وطني) و (اجيليتي). ومن الملاحظ عودة الأسهم القيادية والبنوك في قائمة الأكثر تداولا بعد تفاوت وجودهم خلال جلسات الأسبوع الماضي والأسهم هي (بيتك) و(زين) و(الوطني) و(الامتياز) و(ميزان) و(اجيليتي).

كما تابع المتداولون اعلان اجتماع مجلس ادارة الشركات المدرجة لمناقشة بيانات النصف الاول من العام الحالي اضافة الى اعلان الشركات الموقوفة عن التداول وافتقدت جلسة أمس اي افصاح لصفقات مؤثرة.

وتصدر (تكنولوجيا) قطاعات البورصة من حيث الارتفاع بنسبة 9ر9 في المئة فيما تصدر قطاع (سلع استهلاكية) تراجعات القطاعات أمس بنسبة 6ر9 في المئة.

وكانت شركات (بوبيكاب) و(الانظمة) و(عربي قابضة) و(كابلات) و(جياد) و(ابيار) الأكثر ارتفاعا خلال الجلسة.

واقفل المؤشر السعري منخفضا بنحو 5ر7 نقطة ليبلغ مستوى 6829 نقطة بينما ارتفع الوزني بواقع ثلاث نقاط و(كويت 15) 45ر9 نقطة بكمية أسهم بلغت 2ر110 مليون سهم من خلال 4264 صفقة.

الغانم: ترقية البورصة تتطلب تحديثاً جذرياً في البنية التحتية للسوق بشكل كامل

قال رئيس مجلس ادارة شركة بورصة الكويت طلال الغانم إن هناك خطوطا عريضة وإجراءات استباقية لعملية تخصيص الشركة كلها «بيد هيئة أسواق المال» وأهمها ما يتعلق بالتعاون مع مشغل عالمي.

وأكد الغانم ضرورة تذليل كافة العقبات التي تواجه الاوساط الاستثمارية والتعاون مع الجهات المختلفة لإبراز (بورصة الكويت) بالصورة التي يجب أن تظهر بها.

وأوضح أن هيئة أسواق المال وضعت خطة من أجل خصخصة (بورصة الكويت) بما يتوافق مع أحكام المادة (33) من القانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاته ولائحته التنفيذية وذلك باعتبارها الجهة التي اختصها القانون لتولي هذه المسألة.

واضاف «نحن على ثقة تامة بقيام الجهات المعنية في الهيئة بتلك الخطوات وفق الاستحقاقات التي نصت عليها مواد القانون المنظمة لذلك».

وفي شأن ترقية (بورصة الكويت) إلى الأسواق الناشئة بين الغانم ان هذه الترقية تتطلب تحديثا جذريا في البنية التحتية للسوق بشكل كامل ويشمل روافده التي تتمثل في (البورصة) و(الكويتية للمقاصة) وشركات الوساطة المالية.

وقال ان (البورصة) وضعت خلال الفترة الماضية خطة استراتيجية لاستيفاء المعايير العالمية للترقية إلى الأسواق الناشئة في حين أدت هيئة اسواق المال دورها باعتبارها منظما للسوق في الوقت الذي تحرص فيه على الترويج الفني الهادف له.

وذكر ان وفدا من هيئة اسواق المال و(البورصة) و(المقاصة) برئاسة نائب رئيس مجلس المفوضين مشعل العصيمي عقد لقاءات منظمة مع المؤسسات العالمية لالقاء الضوء على التطورات التي تم اتخاذها خلال الفترة الاخيرة ويعد ذلك من الاجراءات المهمة التي تقوم بها الهيئة في هذا الشأن.

طلال الغانم

واشار الى انه تم قبل فترة البدء بمشروع ما بعد التداول الذي يهدف إلى تحديث أنظمة وآليات التسوية والتقاص الذي تتضمنه المنظومة بالتعاون مع البورصة والمقاصة.

واوضح أن (البورصة) كانت قد وضعت خطة استراتيجية واضحة لضمان عملية تحول سلسة من خلال وضع أنظمة وعمليات جديدة للسوق في الوقت الذي تهدف فيه (البورصة) الى خلق سوق إقليمي تنافسي يعتمد على أفضل المعايير العالمية مع التركيز على العمليات التشغيلية اليومية وإدخال منتجات وأدوات جديدة للسوق.

وعن شركات الوساطة اكد الغانم أهمية شركات الوساطة وتعاونها من أجل تحقيق التحول بالسوق الكويتي إلى مرحلة أكثر تطورا مبينا «ان ما تقدمه تلك الشركات حتى الان جيد لكن هناك المزيد من المتطلبات التي تستدعي تعاونا أكبر في المستقبل بهدف الوصول الى الوسيط المؤهل». وذكر ان هناك استجابة إيجابية من شركات الوساطة المالية جاءت نتيجة حرص بورصة الكويت على التواصل مع هذه الشركات بشكل مستمر لاطلاعهم على آخر مستجدات العمل واحدث منتجات وخدمات الشركة.

واضاف ان (البورصة) تنوي عقد لقاءات واجتماعات شهرية مع الوسطاء لمناقشة وبحث ما يطرأ من أمور وتحديات تتعلق بدورة العمل والمهام التي يقدمها القطاع في السوق ومن ثم وضع الحلول والمعالجات المناسبة. واشار الى حرص الشركة على دعوة ممثلي تلك الشركات للمشاركة في ما تقيمه (بورصة الكويت) من ندوات وورش عمل للاجابة عن أسئلتهم واستفساراتهم ومن ابرز هذه الورش تلك التي تم تخصيصها حول مسودة قواعد التداول (اي بي ثي ام 1) التي تم إطلاقها من قبل (البورصة).

بعد مرور سنة ونصف على وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي

«ليدرز جروب»: إغفال قطاع السياحة بالكويت يشوه أهداف التنمية المستدامة

أصدرت شركة ليدرز جروب للاستشارات والتطوير، الممثلة لمنظمة السياحة العالمية في الكويت، تقريرها الشهري الذي يتناول قطاع السياحة في الكويت، ويلقي الضوء على أبرز التطورات في صناعة السياحة . وذكرت المدير العام للشركة، نبيلة العنجري أنه انقضت سنة ونصف السنة على صدور «وثيقة الاصلاح المالي والاقتصادي» الأمر الذي يطرح ضرورة امعان النظر فيها خاصة مع اقتراب المواعيد المفترضة لاتخاذ وتنفيذ البرامج الاجرائية اللازمة لتحقيق الاهداف الاصلاحية التي ارادتها الحكومة رغم الاعتراضات التي اثارتها الوثيقة في حينه.

وتبين مسارات الاصلاح واعادة البناء الاقتصادي والمالي في عدة دول، أن الاهداف الاصلاحية تتشابه إلى حد بعيد مع تلك التي حددتها الكويت، غير أن الفروقات تكمن بشكل أساسي في مدى سرعة الأداء من جهة، وفي الانسجام بين الاجراءات والسياسات والاهداف والجرأة في تطبيقها واحترام الجداول الزمنية الموضوعة للتنفيذ.

ومن اللافت أن الوثيقة وبرامجها أغفلت أهمية موضوع السياحة المستدامة كمحرك رئيسي للتنمية وللاصلاح الاقتصادي –وحتى المالي– في وقت يحتفل فيه العالم بفعاليات عام «2017 سنة دولية للسياحة المستدامة»، حيث سجلت وتسجل العديد من الدول نجاحات بارزة في هذا المجال، ومنها سلطنة عمان الشقيقة التي ستستضيف في 11 و12 ديسمبر القادم المؤتمر العالمي الثاني حول «السياحة والثقافة» بتنظيم منظمة السياحة العالمية ومنظمة اليونيسكو وذلك عشية احتفال رسمي وحكومي ضخم في جنيف احتفاءا للاحتفالية الدولية.

ولولا بعض الانشطة والملتقيات التي قامت بها بعض جهات القطاع الخاص، لأمكن القول أن الجهات الحكومية اهملت كليا حتى الاضاءة على اهداف السنة الدولية من حيث «زيادة الوعي بأهمية السياحة المستدامة من أجل التنمية، وتسليط الضوء على إمكانات السياحة للارتقاء بالنمو السياحي وتعزيز فرص العمل والإستثمار» فضلا عن التشجيع على إحداث تغيير في السياسات، والممارسات في الأعمال، وسلوكيات المستهلك نحو قطاع سياحي أكثر إستدامة، وهذه القضايا تتلاقى للغاية مع روح وأهداف وثيقة الأصلاح الكويتية. كما تشتمل أنشطة السنة على «الدعوة والمناصرة من أجل الإرتقاء بالسياحة المستدامة كأداة للتنمية، مع تسليط الضوء على دورها كقاطرة للتنمية الإقتصادية، وزيادة الوعي لدى جميع أصحاب المصلحة – بما في ذلك السيّاح أنفسهم – بأثر السياحة والسفر على المجتمع والبيئة.

إن اعمال التوعية ليس سوى جانب واحد من اوجه التقليل من شأن السياحة في وثيقة الاصلاح خلافا لما يحدث في معظم الدول الاخرى، في العالم النامي في آسيا وامريكا وافريقيا اضافة إلى العالم الغربي الذي استخدمت فيه السياحة كقاطرة للخروج من أزمة الركود العالمي الأخير، وكذلك في دول مجلس التعاون الخليجي التي اصبحت معظمها مثالا للنمو السريع والفريد بفضل السياحة.. مع ملاحظة التميز الجديد لسلطنة عمان بمناسبة سنة السياحة المستدامة.

عُمان

لقد حققت عُمان تقدماً ملموساً في جميع نواحي الحياة وباتت تحظى بتقدير الكثيرين من المراقبين والسياح الأجانب الذين يتوافدون إلى السلطنة، وسط اعتماد متزايد على السياحة، فبعد أن وفر لها النفط موارد مالية وجعلها بلدا غنيا، وفي ظل توقعات نضوب الذهب الاسود بعد خمسين عاما، تراهن عُمان على قطاع السياحة كبديل، حيث يتمثل هدفها برفع معدل الدخل الوطني من السياحة من 2 % إلى خمسة في المئة من الناتج القومي السنوي حتى عام 2020 (نحو 12 مليون سائح) بحيث تصبح المصدر القومي الثاني في الموازنة العامة للدولة.

وفي بلد نفطي، تحولت السياحة في العقد الحالي إلى احد ابرز محاور الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي والمالي في السلطنة وقطاعا يلبي ازدياد الطلب الكبير على فرص العمل وخاصة من الشباب (38%)، ورفع الأجور في مختلف القطاعات، بعد أن كان أكثر من 72% من العُمانيين العاملين في القطاع الخاص يتقاضون قبل 2010 حوالي 520$ امريكي، في حين كانت نسبة الذي لا يجدون مقاعد للدراسة في مؤسسات التعليم العالي من خريجي الدبلوم العام «الثانوية العامة» تزداد بشكل سنوي.

هذا النجاح العُماني في الاهتمام بالسياحة كخيار اصلاحي اقتصادي، حالي ومستقبلي، يبرز أكثر مع الاشارة إلى أن هوية السياحة التي اختارتها تتميز بطبيعة خاصة حيث قررت السلطات المعنية تجنب ما يُسمى «السياحة الشعبية أو الجماهيرية» اي السياحة لكل سائح، لتحسم أمرها باختيار «السياحة التي تحفظ الارث الثقافي» والتقاليد والهوية. إنها ليست سياحة الأغنياء والنسوق بل سياحة الذين يريدون السفر ويبتغون الراحة والسعادة. وتجدر الاشارة إلى ان عمان تتمتع–الى جانب الطبيعة الخلابة في عدد من المحافظات– بنحو 300 كلم من الشواطئ، ومن آخر المشاريع السياحية عليها الخليج الاصطناعي الضخم «ذي ويف» بكلفة 2.9 مليار يورو.

فيتنام

تمثل فيتنام احدى الحالات الملفتة من حيث اعادة هيكلة ونمو الاقتصاد وعلاقة ذلك